مركز العودة الفلسطيني
Palestinian Return Centre

كمائن الجوع

استهداف قوافل المساعدات الإنسانية كأداة للإبادة الجماعية في قطاع غزة

مارس/آذار 2024م

توطئة:

تعمد جيش الاحتلال الإسرائيلي منذ بداية حرب الإبادة الجماعية استهداف قوافل المساعدات الإنسانية والمواطنين الذين يحاولون الحصول على بعض منها، ويأتي هذا الاستهداف بأشكال متعددة. ابتداءً بمنع دخول الشاحنات التي تحمل المساعدات، مروراً بعرقلة سيرها -من خلال إطلاق النار عليها-، وصولاً إلى استهداف المواطنين أنفسهم، وارتكاب مجازر أسفرت عن ارتقاء مئات الشهداء والجرحى.

ويستعرض هذا التقرير التوثيقي عدداً من الحالات التي هاجم فيها جيش الاحتلال المواطنين أثناء محاولتهم الوصول للمساعدات، وذلك من خلال ربط هذه الحالات في سياق الإبادة الجماعية التي ترتكبها سلطات الاحتلال في القطاع. ويتمثل ذلك بتسليط الضوء على تلك الحالات كأحد أدوات الإبادة الجماعية، والتي تأتي ضمن الاستراتيجية السياسية والعسكرية لسلطات الاحتلال.

1 حالات استهداف المساعدات:

تُبين حالات استهداف المساعدات نهج استراتيجي متكامل ضمن حرب الإبادة الجماعية التي ترتكبها سلطات الاحتلال الإسرائيلي في قطاع غزة. وفي هذا السياق سيتمّ توضيح طبيعة الاعتداءات التي توضح النيّة المسبقة للإبادة الجماعية من جهة، واستخدام مسألة المساعدات الإنسانية كأداة استراتيجية للإبادة الجماعية والتهجير القسري.

1.1 إغلاق المعابر والقيود على دخول المساعدات:

تمثلت بدايات فرض القيود على قوافل المساعدات الإنسانية بقصف جوي طال معبر رفح البري في بدايات العدوان بتاريخ 2023/10/14 ما أدى لإغلاقه بشكل كامل؛[1] ولاحقاً تمَ فرض القيود الصارمة على وصول المساعدات، وذلك عن طريق الحواجز العسكرية والقصف والغارات الجوية وقطع الطريق على القوافل خاصة في شمال القطاع، ما أعاق عبور المساعدات منذ بداية حرب الإبادة الجماعية.[2]

ومنذ تاريخ 2023/10/9 كان وزير الحرب في حكومة الاحتلال قد أعلن عن فرض الحصار الكامل على قطاع غزة قائلاً أنه لن يسمح بإدخال الماء والطعام والكهرباء والوقود إلى من وصفهم بأنهم "حيوانات بشرية"، وعلى إثر ذلك تمّ إغلاق كل المعابر التي تربط قطاع غزة بالأراضي المحتلة عام 1948، وقامت طائرات الاحتلال بقصف معبر رفح 4 مرات.[3]

وفي الوقت ذاته أيضاً أبلّغت سلطات الاحتلال مصر بأنها لن تسمح بدخول المساعدات إلى قطاع غزة عبر معبر رفح مهددة بقصف الشاحنات التي تحمل المساعدات إذا ما حاولت الدخول رغماً عنها، وبذلك بقيت مئات الشاحنات المحملة بالمساعدات عالقة في صحراء سيناء بعيداً عن معبر رفح.[4]

[1] القناة الرسمية للمكتب الإعلامي الحكومي – غزة على تطبيق telegram، (14 تشرين الأول 2023)، https://t.me/mediagovps/1381

[2] الموقع الإلكتروني لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل لاجئي فلسطين في الشق الأدنى، "قطاع غزة: الأونروا تدعو إلى الوصول الآمن الخالي من العوائق من أجل إيصال المساعدات الإنسانية التي تشتد الحاجة إليها"، (29 كانون الأول 2023)، https://shorturl.at/lsM15

[3] كريم قرط، "مَغلَق رفح: معبر يعمل بنظام "القطّارة""، (1 شباط 2024)، الموقع الإلكتروني لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، https://www.palestine-studies.org/ar/node/1655138

[4] المصدر السابق.

ومن الضرورة بمكان الإشارة إلى دور المستوطنين في منع دخول قوافل المساعدات إلى القطاع، حيث سمحت لهم سلطات الاحتلال للمستوطنين بلعب دور في منع دخول قوافل المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة عبر معبر كرم أبو سالم جنوب القطاع. وخلال الأسبوعين التاليين لقرار محكمة العدل الدولية القاضي باتخاذ التدابير اللازمة لمنع الإبادة الجماعية، أقدم عشرات المستوطنين وفي عدة مناسبات على منع شاحنات المساعدات الإنسانية من الدخول إلى غزة.[5]

1.2 استهداف المنظمات الدولية العاملة في المجال الإنساني:

تزامن استهداف المنظمات الدولية العاملة في المجال الإنساني مع جرائم أخرى ارتكبها جيش الاحتلال لتشكل مدخلاً لتعزيز استراتيجية التجويع ضمن حرب الإبادة الجماعية، وتمثل ذلك الانتهاك بتهجير المدنيين من شمال القطاع. ومن تبعات ذلك، قامت وكالة الأونروا بنقل مركز عملياتها المركزية وموظفيها الدوليين إلى جنوب القطاع.[6] وهذا ما أدى إلى حرمان 70% من سكان مدينة غزة وشمال القطاع من الخدمات.[7]

ولم يقتصر الاستهداف على وكالة الأونروا، بل طال أنّ جميع الوكالات الإنسانية وموظفيها واجهوا قيوداً فيما يتعلق بتقديم المساعدات الإنسانية. وعلى صعيد آخر ومنذ الأيام الأولى للعدوان تمّ توثيق اغتيال ما لا يقل عن 23 عاملًا من العاملين في المجال الإنساني، وذلك حتى تاريخ 2023/10/14.[8]

كما تعطلت عمليات وجهود الإغاثة بفعل القيود المفروضة على التنقل وحظر الواردات وانقطاع الكهرباء ونقص الوقود وإمدادات المياه وغيرها من المواد

---

[5] الموقع اللإلكتروني للمرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان، "الإبادة الجماعية مستمرة في غزة: ستة مؤشرات على عدم التزام إسرائيل بقرار محكمة العدل الدولية"، (24 شباط 2024)، https://shorturl.at/enG79

[6] الموقع الإلكتروني لهيئة الأمم المتحدة،" 100 يوم من التصعيد: جهود أممية متواصلة على المسارين الإنساني والدبلوماسي"، (13 كانون الثاني 2024)، https://news.un.org/ar/story/2024/01/1127632

[7] القناة الرسمية للمكتب الإعلامي الحكومي – غزة على تطبيق telegram، (15 تشرين الأول 2024)، https://t.me/mediagovps/1388

[8] الموقع الإلكتروني لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية – الأرض الفلسطينية المحتلة، "الأعمال القتالية في قطاع غزة وإسرائيل | تقرير موجز بالمستجدات رقم 8"، (14 تشرين الأول 2023)، https://www.ochaopt.org/ar/content/hostilities-gaza-strip-and-israel-flash-update-8

الأساسية. وبات توزيع المساعدات على المُهجّرين الذين ليسوا في مراكز الإيواء التابعة لوكالة لأونروا مسألة معقدة وخطيرة.[9]

ومن الضرورة بمكان الإشارة إلى أنّ هذه الانتهاكات تمّ ارتكابها في سياق تشديد سلطات الاحتلال حصارها غير القانوني الذي تفرضه منذ 17 عاماً على غزّة. وأثناء حرب الإبادة الجماعية، تمّ تشديد هذا الحصار الذي يأتي في سياق انتهاج سياسة التجويع المتعمد الذي يصل إلى مستوى جريمة حرب.[10]

وفي هذا السياق المتصل بخلق بيئة غير آمنة وفرض جُملة من القيود والتهديدات على المؤسسات العاملة في المجال الإنساني، فلقد كان لذلك تداعيات أدت إلى إعلان برنامج الأغذية العالمي قرار تعليق تسليم المساعدات الغذائية المنقذة للحياة في شمال قطاع غزة "مؤقتاً إلى حين توافر الظروف التي تسمح بالتوزيع الآمن" حسب نصّ القرار.[11]

1.3 استهداف نقاط توزيع المساعدات:

استمراراً لنهج استخدام المساعدات كأحد أدوات الإبادة الجماعية، شمل ذلك استهداف المصادر التي تصلها المساعدات مثل نقاط التوزيع أو أماكن أخرى تعتمد عليها، كالمخابز. حيث شهد شهر تشرين الأول من العام 2023 توثيق

---

[9] المصدر السابق.

[10] الموقع الإلكتروني لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، "غزّة: خبراء من الأمم المتحدة يطالبون المجتمع الدولي بمنع الإبادة الجماعية التي تهدّد الشعب الفلسطيني"، (16 تشرين الثاني 2023)، https://www.ohchr.org/ar/press-releases/2023/11/gaza-un-experts-call-international-community-prevent-genocide-against

[11] الموقع الإلكتروني لهيئة الأمم المتحدة – فلسطين، "برنامج الأغذية العالمي يعلق توصيل المساعدات المنقذة للحياة إلى شمال غزة"، (21 شباط 2024)، https://shorturl.at/blwQX

قصف لمخبز في المغازي وسط القطاع وكان المخبز الوحيد المتبقي في تلك المنطقة، وكان قد تم تزويده بالدقيق قبل القصف بساعات، ما أسفر ذلك عن ارتقاء 10 شهداء وإصابة عشرات المواطنين.[12]

وفي ذات السياق، شهد شهر تشرين الثاني من العام 2023 توثيق جرائم مشابهة تمثلت بهجمات لجيش الاحتلال، أسفرت عن تدمير المنطقة الزراعية شرقي غزة ومخازن الدقيق وقوارب الصيادين، فضلًا عن مراكز التموين للمنظمات الإغاثية، لا سيّما مراكز وكالة الأونروا كونها تشكل أكبر مصدر للمساعدات الإنسانية في القطاع.[13]

ونظراً لما ترتكبه سلطات الاحتلال من إبادة جماعية، فإن الحديث عن قيود على العمل الإنساني لا تحيل على اجراءات تقنية، بل إنّ ذلك يعني وضع عملية الإغاثة بمجملها تحت شروط خطيرة تهدد حياة المواطنين والعاملين على حد سواء، بما في ذلك تعمد استهداف نقاط توزيع المساعدات في أكثر من منطقة في القطاع.[14]

بالإضافة إلى ذلك، عمد جيش الاحتلال إلى سياسة انتقائية فيما يتعلق بالقليل من المساعدات التي سُمح لها بالدخول للقطاع، حيث قيدت سلطات الاحتلال

[12] القناة الرسمية للمكتب الإعلامي الحكومي – غزة على تطبيق telegram، (25 تشرين الأول 2023)، https://t.me/mediagovps/1506

[13] الموقع الإلكتروني للمرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان، (5 تشرين الثاني 2023)، https://shorturl.at/juwS3

[14] الموقع الإلكتروني لمنظمة الصحة العالمية، "تحتاج غزة لوصول المساعدات بشكل أسرع وأكثر أمنًا ولمزيد من طرق الإمداد لدرء المجاعة والحد من انتشار الأمراض الفتاكة"، (15 كانون الثاني 2024)، https://shorturl.at/tzHV6

إدخال إمدادات إنسانية من مصر إلى قطاع غزة عبر معبر رفح البري، واقتصرت على عدد قليل من الشاحنات لا تلبي احتياجات المواطنين الفعلية. وعلى الرغم من السماح بدخول كمية محدودة من المساعدات الغذائية، فإنه لم يتم تسليم أي واردات غذائية تجارية، بما فرض نهج العقاب الجماعي عليهم.[15]

1.4 استهداف قوافل المساعدات:

تمّ توثيق استهداف قافلة مساعدات إنسانية في شهر تشرين الثاني من العام 2023 (الشهر الثاني للحرب)، حيث كانت قد تعرضت لإطلاق نار وهي في طريقها لتسليم إمدادات طبية ضرورية لاثنين من مشافي القطاع وذلك لإنقاذ حياة آلاف الجرحى. وكانت القافلة تتألف من خمس شاحنات تابعة لمنظمة الصحة العالمية وكالة الأونروا، ترافقها مركبتان تابعتان للجنة الدولية للصليب الأحمر، ونتيجة ذلك الاستهداف قد تضررت شاحنتان بشكل مباشر وإصابة أحد السائقين.[16]

لاحقاً بدأت تتعزز استراتيجية فرض المجاعة على القطاع كأداة للإبادة الجماعية حيث استمر جيش الاحتلال في منع إدخال المساعدات والمواد الغذائية

[15] الموقع الإلكتروني للمرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان، "دراسة للأورومتوسطي: 71 بالمئة من سكان غزة يعانون من مستويات حادة من الجوع"، (19 كانون الأول 2023)، https://shorturl.at/ISW27

[16] الموقع الإلكتروني لهيئة الأمم المتحدة، "قافلة مساعدات أممية تتعرض لإطلاق نار في غزة، والشمال يصارع من أجل البقاء"، (8 تشرين الثاني 2023)،

والتموينية، وكذلك تمّ توثيق حالات إطلاق النار على شاحنات المساعدات، بالإضافة إلى اغتيال عدد من المواطنين الذين كانوا يحاولون تأمين الغذاء لعائلاتهم، حيث تمّ توثيق اغتيال 14 مواطن بنيران جنود الاحتلال خلال شهر كانون الأول 2023.[17]

وفي تاريخ 2023/12/28، تمّ توثيق استهداف قوافل للمساعدات الإنسانية تابعة للأمم المتحدة، وذلك بعد أنّ وافقت سلطات الاحتلال على خط سيرها، ولكن ما حدث هو أنّ جيش الاحتلال تتبع مسار تلك القوافل وقام باستهدافها وأطلق النار عليها أثناء سيرها في طريق شمال قطاع غزة.[18]

وتكرر هذا النوع من الاستهداف مرة أخرى خلال شهر كانون الثاني 2024 حيث تمّ توثيق ارتكاب مجزرة بالقرب من دوار الكويت شمال غزة، أسفرت عن ارتقاء عشرات الشهداء والجرحى جراء قصف جيش الاحتلال. وبلغ عدد الشهداء في تلك المجزرة 20 شهيداً وعدد الجرحى كان قد بلغ 150 جريح.[19]

وفي تاريخ 5 شباط 2024 تمّ توثيق استهداف قافلة مساعدات تابعة لوكالة الأونروا بنيران البحرية الإسرائيلية،[20] وعلى الرغم من عدم توفر معلومات حول حيثيات الاستهداف في ذلك الوقت، حيث اكتفت الوكالة بالتعليق: "بأن القافلة كانت تنتظر الانتقال إلى شمال القطاع."[21] إلا أنّ تحقيقات لاحقة أفادت بمسؤولية الاحتلال عن الهجوم، حيث كانت القافلة تتواجد وسط القطاع -عند نقطة احتجاز لجيش الاحتلال لأكثر من ساعة عندما تم استهدافها- قبل اتجاهها للشمال، وكان خط سيرها متفق عليه مع الأمم المتحدة.[22]

وبتاريخ 2024/3/3 تمّ توثيق مجزرة أخرى ارتكبها جيش الاحتلال مستهدفاً قافلة للمساعدات الإنسانية، في دير البلح وسط قطاع غزة بالقرب من مفترق الكويت،

---

[17] القناة الرسمية للمكتب الإعلامي الحكومي على تطبيق telegram، "*بيان صادر عن المكتب الإعلامي الحكومي:*"، (13 كانون الثاني 2023)، https://t.me/mediagovps/2224

[18] الموقع الإلكتروني لجريدة اليوم السابع، "العدوان الإسرائيلي يستهدف عمال الإغاثة.. قوات الاحتلال تقتل142 موظفا.. الأونروا: استهداف قوافل المساعدات بعد الموافقة على خط سيرها.. وإجبار موظفي الوكالة والنازحين على خلع ملابسهم أثناء إخلاء الملاجئ"، (2 كانون الثاني 2024)، https://rb.gy/lvqdqr

[19] الموقع الإلكتروني لقناة الجزيرة، "دبابات الاحتلال تقصف طابور مساعدات واشتداد المعارك جنوب غزة"، (25 كانون الثاني 2024)، https://shorturl.at/cltYZ

[20] أنظر: الصفحة الرسمية للمقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية – فرانشيسكا البانيز على موقع X، https://twitter.com/FranceskAlbs/status/1754752662019448981

[21] الموقع الإلكتروني لفضائية العربي الجديد، "حرب غزة في يومها الـ122 | 113 شهيداً في 13 مجزرة خلال آخر 24 ساعة"، (5 شباط 2024)، https://rb.gy/i3vdhy

[22] الموقع الالكتروني للشرق نيوز، ""حادثة 5 فبراير".. وثائق أممية تثبت هجوم إسرائيل على قافلة غذائية في غزة"، (21 شباط 2024)، https://rb.gy/xdajbc

ما أسفر ارتقاء 8 شهداء وإصابة العشرات بجروح.[23] وفي ذات المكان ارتكب جيش الاحتلال مجزرة أخرى بتاريخ 2024/3/12، بعد استهدافه تجمع للمواطنين كانوا ينتظرون الحصول على المساعدات ما أسفر عن ارتقاء 7 شهداء وأكثر من 20 جريح.[24]

ومع تكرار استهدفت قوافل المساعدات وتجمعات المواطنين الذين كانوا يحاولون الحصول عليها، ارتقاء عدد كبير من الضحايا من الشهداء والجرحى. وأمام هذا الواقع باتت مسألة محاولة الحصول على المساعدات بمثابة مخاطرة بالحياة في ظل المجاعة التي فرضتها سلطات الاحتلال على قطاع غزة.[25]

2 تصعيد استراتيجية استهداف المساعدات:

استكمالاً للمجازر المذكورة أعلاه سيتمّ تسليط الضوء على "مجزرة دوار النابلسي" التي ارتكبها جيش الاحتلال بتاريخ 2024/2/29، والذي ارتقي على إثرها أكثر من 100 شهيد وإصابة مئات آخرين بجروح مختلفة. وذلك لما تمثله من ذروة التصعيد ضد المواطنين وتعزيز استهداف المساعدات الإنسانية كأداة استراتيجية للإبادة الجماعية.

2.1 مجزرة "دوار النابلسي":

كانت المجزرة التي ارتكبها جيش الاحتلال في دوار النابلسي ذروة تصعيد الاستهداف المباشر للمواطنين الذين يحاولون الوصول لقوافل المساعدات الإنسانية، حيث تمّ توثيق استهداف أعداداً كبيرة منهم أثناء تجمعهم حول قوافل

[23] الموقع الإلكتروني euronews، "شاهد: إسرائيل تستهدف المساعدات للمرة الرابعة.. قتلى وجرحى في قصف شاحنة طحين بدير البلح وسط غزة"، (3 آذار 2024)، https://arabic.euronews.com/2024/03/03/israel-army-bombed-truck-carries-aid-to-gaza-in-deir-elbalah-dozens-killed

[24]

[25] الموقع اللإلكتروني للمرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان، "الإبادة الجماعية مستمرة"، مصدر سابق.

المساعدات، ما أسفر عن ارتقاء عشرات الشهداء ومئات الجرحى، وذلك في ظل وجود منظومة صحية مدمرّة وعاجزة عن علاج الجرحى بفعل هجمات الاحتلال.[26] وعلى الرغم من مشاهدة كل العالم لهذه المجزرة إلا أنّ سلطات الاحتلال حاولت ترويج رواية زائفة حول المجزرة، لكنّ شهود العيان وتحقيقات لمنظمات حقوقية دولية أكدت قيام جيش الاحتلال بالمجزرة، حيث تم توثيق أدلة تؤكد ذلك تتضمن علامات الإصابات على أجساد الشهداء والجرحى، والمقاطع المصورة التي نشرها شهود العيان للجريمة، ومصدر صوت الرصاص من الدبابات الإسرائيلية التي كانت متمركزة باتجاه البحر.[27]

ولعلّ من أبرز الأدلة التي تؤكد ارتكاب جيش الاحتلال لتلك المجزرة يتمثل بتكرار جريمة مماثلة بعد 5 أيام على مجزرة المساعدات في دوار النابلسي التي خلفت 117 شهيدا ومئات المصابين. حيث تمّ توثيق إصابة عدد من المواطنين برصاص الاحتلال أثناء محاولة أعداد من الفلسطينيين الحصول على مساعدات لدى وصول 3 شاحنات إلى دوار الكويت في مدينة غزة.[28]

[26] محمد الجمل، "مجزرة الجياع: إسرائيل تقتل الباحثين عن الخبز"، (1 آذار 2024)، الموقع الإلكتروني لجريدة الأيام، https://www.al-ayyam.ps/ar_page.php?id=168c4968y378292584Y168c4968

[27] الموقع الإلكتروني للمرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان، "خلال مؤتمر صحافي: الأورومتوسطي يؤكد تورط إسرائيل الكامل في مجزرة الدقيق في غزة"، (2 آذار 2024)، https://shorturl.at/lsEN0

[28] الموقع الإلكتروني لقناة الجزيرة، "الاحتلال يطلق النار على غزيين تجمعوا للحصول على مساعدات بمدينة غزة"، (5 آذار 2024)، https://shorturl.at/qEP26

2.2 استراتيجية التجويع ضمن حرب الإبادة الجماعية:

يتضح أنّ انتهاج سلطات الاحتلال سياسة استهداف المساعدات يأتي ضمن استراتيجية سياسية وعسكرية لها أهداف بعيدة المدى وتتمثل بترسيخ نظام الإنزال الجوي للمساعدات الانسانية الذي يناسب الاحتلال أمنياً وإعلامياً، تحفيف الضغط على الأنظمة العربية التي ما تزال عاجزة عن تقديم المساعدات للقطاع، محاولة لتفكيك وجود أي جهد مؤسساتي على الأرض.[29]

تأتي هذه الجرائم ضمن محاولات لتصفية الجهود المؤسسية على الأرض بشكل كامل، ويتمثل ذلك بما تتعرض لها وكالة الاونروا من أزمات عديدة تحول دون مواصلة عملياتها المنقذة للحياة. بالإضافة إلى ذلك، فإن تلك المجازر تأتي بما يخالف قرار محكمة العدل الدولية باتخاذ تدابير مؤقتة تتعلق بالفلسطينيين في غزة لمنع الإبادة الجماعية، بما يشمل تمكين توفير الخدمات الأساسية والمساعدات الإنسانية المطلوبة بشكل عاجل.[30]

ومن الملاحظ أيضاً أنّ سلطات الاحتلال تتعمد ارتكاب مجازر من هذا النوع مستهدفةً المواطنين أثناء محاولتهم الحصول على مساعدات، أثناء وجود مفاوضات حول وقف العدوان وتبادل الأسرى والسماح بدخول المساعدات للقطاع وعودة النازحين إلى الشمال.[31] ففي الجرائم المشابهة التي ارتكبها جيش

---

[29] الموقع الإلكتروني لشبكة قدس الإخبارية، "قتلوهم بالجوع والنار.. ماذا قال النشطاء عن مجزرة دوار النابلسي؟"، (29 شباط 2024)، https://shorturl.at/hDGQV

[30] الموقع الإلكتروني لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل لاجئي فلسطين في الشرق الأدنى، "كلمة المفوض العام للأونروا أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة"، (4 آذار 2024)، https://shorturl.at/chqsK

[31] الموقع الإلكتروني لفضائية العربي، ""سخط شديد".. دعوات دولية لفتح تحقيق بـ"مجزرة الطحين""، (1 آذار 2024)، https://shorturl.at/fsBD4

الاحتلال خلال شهر كانون الأول من العام 2023 كانت قد تزامنت مع مفاوضات الهدنة المؤقتة التي كانت في تلك الفترة.

بالإضافة إلى ذلك، أقر خبراء أمميون المستقلون بإن المذبحة التي وقعت في 2024/2/29 شكلت استمرار نمط من هجمات الاحتلال الإسرائيلي ضد المدنيين الفلسطينيين الذين يطلبون المساعدة، حيث تم تسجيل أكثر من 14 حادث إطلاق نار وقصف واستهداف لمجموعات كانت متجمعة لتلقي مساعدات من الشاحنات أو عمليات الإنزال الجوي، في الفترة ما بين منتصف كانون الثاني ونهاية شباط 2024.[32]

وعلى الرغم من أنّ تلك المجزرة كان من المفترض أنّ تزيد الضغوطات الدولية على سلطات الاحتلال فإن ذلك لمّ يحدث، ولم يتخطى الإدانة بالتصريحات دون وجود أي رادع حقيقي لكبح سلطات الاحتلال عن الاستمرار بارتكاب الجرائم، بل إن الاتجاه ذهب نحو إيجاد "حلول" لا تُعالج جذر المشكلة، بل تتعلق بطرح طرق بديلة لإدخال المساعدات إلى القطاع، وإن كانت بديلة فإنه وحسب الخبراء الأمميون ليست بالطرق الفاعلة.[33]

[32] الموقع الإلكتروني لهيئة الأمم المتحدة، "خبراء مستقلون يدينون "مجزرة الطحين" ويحثون إسرائيل على وضع حد لحملة التجويع في غزة"، (5 آذار 2024)، https://news.un.org/ar/story/2024/03/1128967

[33] المصدر السابق.

3 المواقف من مسألة المساعدات واستهدافها:

تتمثل المواقف من مسألة المساعدات الإنسانية بالمفارقة بين التصريحات والخطوات العملية. بالإضافة إلى تسليط الضوء على الطريقة التي تعمل بها بعض الجهات لتشكل حلولاً لسلطات الاحتلال وتخفيف الضغط الدولي عنها، وليس بهدف إغاثة المواطنين الفلسطينيين في قطاع غزة، أو معالجة جذر المشكلة وهو وقف الإبادة الجماعية والتهجير القسري في القطاع.

3.1. المواقف الرسمية الدولية والأممية:

فيما يتعلق بالمواقف الدولية من مسألة المساعدات، تتبنى الأمم المتحدة موقفاً مفاده أنّ سلطات الاحتلال يجب أنّ تمتثل بصورة كاملة لالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني بتزويد السكان المدنيين في غزة بالإمدادات الغذائية والطبية اللازمة، أو إذا لم تتمكن من القيام بذلك، أن تضمن حصول السكان على المساعدات الإنسانية الحيوية المنقذة للحياة بما يتناسب مع احتياجاتهم.[34]

كما تتبنى وكالة الأونروا موقفاً يتمثل بالدعوة إلى ضمان وصول المساعدات الإنسانية لقطاع غزة بالشكل الذي يلبي الاحتياجات الهائلة بما في ذلك الوقود والغذاء والدواء والمياه ومواد النظافة. بالإضافة إلى دعوتها الالتزام بالامتناع عن توجيه الهجمات تجاه نقاط العبور أو حولها أو على عمال الإغاثة والقوافل في جميع أنحاء قطاع غزة.[35]

[34] الموقع الإلكتروني لهيئة الأمم المتحدة، "مع دخول الحرب شهرها السادس، مخاوف أممية من تدهور الوضع الكارثي في غزة"، (8 آذار 2024)، https://news.un.org/ar/story/2024/03/1129062

[35] الموقع الإلكتروني لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغير لاجئي فلسطين في الشرق الأدنى، "قطاع غزة: الأونروا تدعو إلى الوصول الآمن الخالي من العوائق من أجل إيصال المساعدات الإنسانية التي تشتد الحاجة إليها"، (29 كانون الأول 2023)، https://rb.gy/1oh4p3

في ذات السياق، تبنى برنامج الأغذية العالمي رؤيته حول ضرورة إدخال المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة، للحيلولة دون تفاقم المجاعة في أنحاء القطاع. كما تمّ تسليط الضوء على حجم الكارثة وذلك على لسان المديرة الإقليمية لبرنامج الأغذية العالمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأوروبا الشرقية كورين فلايشر، والتي قالت: "تعيش المنطقة أسوأ أزمة غذائية بتاريخها الحديث في قطاع غزة".[36]

فيما يتعلق بالمواقف الرسمية للدول والمنظات الإقليمية، كانت قدر برزت على إثر مجزرة دوار النابلس، حيث استنكرت عديد من حكومات العالم، وجامعة الدول العربية والاتحاد الأوروبي تلك المجزرة وسط مطالبات بوقف إطلاق النار في القطاع، وفتح تحقيق حول المجزرة التي التي ارتكبها جيش الاحتلال.[37]

3.2. التصريحات الرسمية والممارسات العملية:

يتكرر الحديث عن إغلاق معبر رفح بما يتصل بالمسؤولية عن استمرار إغلاق المعبر الذي يشكل ممراً حيوياً، وبهذا الصدد يتمثل الموقف المصري الرسمي بعدم مسؤولية مصر عن إغلاق المعبر.[38] وفي المقابل، ظهرت أدلة ومؤشرات على قيام السلطات المصرية بتعزيز السياج الحدودي الفاصل بين مصر وقطاع غزة، شمال شرق سيناء بجدار خرساني وسواتر ترابية، وتفكيك ابراج المراقبة المحاذية لمحور فيلادلفيا وإعادة بناءها غرباً داخل الأراضي المصرية.[39]

فيما يتعلق بالممارسات العملية لعدد من الدول وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية بخصوص استخدام طريقة الإنزال الجوي للمساعدات، لا بُد من التأكيد على أنّها ليست بالطريقة الوحيدة وليست الطريقة الأكثر فاعلية. وبمعنى آخر إن الانزال الجوي لا يُلبي احتياجات المواطنين في قطاع غزة كونه يتم انزال كميات

---

[36] الموقع الإلكتروني لجريدة القدس، "الأغذية العالمي: أكثر من نصف مليون إنسان بغزة يعانون من الجوع"، (11 آذار 2024)، https://www.alquds.com/ar/posts/113109

[37] الموقع الإلكتروني france24، "إدانة دولية واسعة ومطالب بفتح تحقيق في مقتل أكثر من 110 فلسطينيين خلال توزيع مساعدات بغزة"، (1 آذار 2024)، https://rb.gy/ix9v7n

[38] الموقع الإلكتروني لقناة الجزيرة، "مصر ترفض تحميلها مسؤولية غلق معبر رفح وتتهم إسرائيل"، (20 تشرين الأول 2023)، https://n9.cl/bt4ia3

[39] الموقع الإلكتروني لمؤسسة سيناء لحقوق الإنسان، "مؤسسة سيناء تعرض فيديو و صور خاصة لتعزيز السياج الحدودي الفاصل بين مصر وقطاع غزة.. وتفكيك ابراج المراقبة المحاذية لمحور فيلادلفيا"، (16 كانون الأول 2023)، https://sinaifhr.org/show/292

قليلة -وبعضها يسقط في البحر أو في داخل الأراضي المحتلة عام 1948-. ويتمثل جوهر هذه الطريقة بكونها وسيلة لتخفيف الضغط الدولي عن الاحتلال والتلاعب الإعلامي بالرأي العام العالمي ليس أكثر.[40]

أمّا بخصوص مقترح إنشاء الولايات المتحدة ممراً بحرياً لإيصال المساعدات لقطاع غزة، فتثور نفس الإشكالية المتعلقة بفاعلية هذه الطريقة وكمّ المساعدات من جهة، كما تثور مسألة نوع المساعدات التي من الممكن إيصالها، لا سيّما وأنّه بموجب هذه الخطة سيكون دور لسلطات الاحتلال الإسرائيلي في تحديد كمّية ونوع ومسار المساعدات، تحت ذريعة الإشراف والتفتيش وهذا ما يؤشر على عدم نجاعة هذا المقترح.[41]

[40] الموقع الإلكتروني لقناة الجزيرة، "إسقاط المساعدات جوا على غزة يثير مزيدا من الغضب على بايدن"، (4 آذار 2024)، https://n9.cl/1o4is

[41] الموقع الإلكتروني لوكالة وطن للأنباء، ""الغارديان" تكشف عيوب خطة واشنطن لبناء ميناء المساعدات في غزة"، (8 آذار 2024)، https://www.wattan.net/ar/news/429575.html

خلاصة:

تستخدم سلطات الاحتلال مسألة المساعدات الإنسانية كوسيلة للإبادة الجماعية وفرض التهجير القسري في قطاع غزة، والمقصود هو استهداف المساعدات والمواطنين الفلسطينيين الذين يحاولن الحصول عليها، والتحكم في مسار المساعدات. وإنّ تكرار هذا الاستهداف يؤكد النيّة المُسبقة لسلطات الاحتلال بارتكاب جريمتي الإبادة الجماعية والتهجير القسري.

بالإضافة إلى استهداف المساعدات والمواطنين والعاملين في المجال الإنساني، فإن الطرق "البديلة" التي تنتهجها بعض الدول لإيصال المساعدات لقطاع غزة، تنطوي على نتائج وتبعات كارثية تتمثل بتصفية جهود المنظمات الدولية ذات الصلة وعلى رأسها وكالة الأونروا، حيثّ أنّ الإضرار بها سيؤدي إلى عدم قدرتها على تقديم الخدمات للاجئين الفلسطينيين على اختلاف أماكن تواجدهم، وهذا ما يُعد أحد عناصر تصفية القضية الفلسطينية وحق العودة ككل.

تستغل سلطات الاحتلال وداعميه من دول وكيانات مسألة المساعدات الإنسانية لحرف الرأي العام العالمي عن حقيقة الأمر في قطاع غزة، أي جريمتي الإبادة الجماعية والتهجير القسري التي تتركبها سلطات الاحتلال. حيث أنّه المطلوب لإدخال المساعدات بشكل آمن وكاف للمواطنين، هو أنّ يتم وقف العدوان والإبادة الجماعية وانسحاب جيش الاحتلال من القطاع وفك الحصار المفروض عليه.

مركز العودة الفلسطيني
Palestinian Return Centre

www.prc.org.uk
info@prc.org.uk
100H Crown House, North Circular Road
Ealing NW10 7PN London UK